البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثاني

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

داكار – السنغال – 15 – 16/ مارس – آذار/ 1985

المؤتمر الثاني للحوار
البرلماني العربي – الأفريقي
داكار – السنغال – 15 – 16/ مارس – آذار/ 1985
البيان الختامي

بدعوة كريمة من الجمعية الوطنية السنغالية وتنفيذاً لمقررات المؤتمر التحضيري للحوار البرلماني العربي الأفريقي الذي عقد بتونس في مارس 1984، جرت في داكار – عاصمة السنغال يومي 15 و16 مارس 1985 أعمال المؤتمر التأسيسي للحوار البرلماني العربي الأفريقي التي شارك فيها ممثلو البرلمانات التالية الأعضاء في اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي:

الجزائر – تونس – الرأس الأخضر – مصر – المغرب – الكاميرون – ساحل العاج – الجابون – جامبيا – ليسوتو – رواندە – سورية – العراق – اليمن العربية – السنغال – السودان – فلسطين – الأردن – غينيا الاستوائية – جيبوتي – ساوتومي وبرنسيب – الكونغو – الصومال – مالي.

ويعبر المجتمعون عن تمسكهم بروح ومبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية التي تدعو إلى التعاون والتعايش بين الشعوب وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية،

وتجسيداً للأهداف المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها البرلمانات الأفريقية والعربية، وخاصة النضال المشترك ضد مخلفات الاستعمار ومخططاته وتصفية العنصرية ومن أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة.

ورغبة منهم في توثيق التعاون بين البرلمانات الأفريقية والعربية وتنسيق مواقفها إزاء القضايا التي تطرح في المؤتمرات البرلمانية الدولية،

وإدراكاً منهم لضرورة تنمية الحوار وتقوية الروابط بين البرلمانات والشعوب الأفريقية والعربية وذلك من خلال إطار برلماني مشترك،

وتصميماً منهم على تعزيز وتطوير الاتصالات المستمرة بينهم، وذلك بتبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية،

وانطلاقاً من هذه الروح العملية، افتتح أعمال المؤتمر السيد/ داودا سو رئيس الجمعية الوطنية السنغالية ورئيس المؤتمر بكلمة أشار فيها إلى أن روابط جغرافية وتاريخية وثقافية متأصلة تجمع بين الشعوب الأفريقية والعربية مما يجعلها مضطرة إلى تجاوز التحديات التي تقف أمامها. كما أكد الدكتور داودا سو بأن هذا المؤتمر يعتبر تجسيداً لرغبة البرلمانيين العرب والأفارقة في المساهمة جنباً إلى جنب في سبيل التغلب على الأزمات الدولية الراهنة. كما أشار إلى أن أهمية هذا المؤتمر الثاني تتجسد في إيجاد إطار قانوني لتنظيم مؤتمرات الحوار في المستقبل.

كما تحدث في جلسة الافتتاح السيد/ جانجا زانزو، رئيس البرلمان الكونغولي ممثلاً لاتحاد البرلمانات الأفريقية، مشيراً إلى أن انعقاد هذا المؤتمر هو تعبير عن إرادة البرلمانيين الأفارقة والعرب للعمل معاً لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة بينهم، وأن هذا العمل يجب أن يقوم على أساس التضامن والإخاء ومراعاة مبادئ المساواة والتكامل. كما أكد على أن مؤتمرات الحوار سوف تعزز التعاون الأفريقي العربي وسوف تسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية والأفريقية.

وتحدث السي/ مسلم الجبوري، رئيس الوفد العراقي بوصفه ممثلاً للاتحاد البرلماني العربي فنوّه بأن اجتماعي تونس وداكار للحوار كانا تعبيراً عن قناعة البرلمانيين العرب والأفارقة بضرورة تطوير العلاقات بينهم، وبضرورة إسهامهم برفع تلك العلاقات إلى مستوى يساعد على مواجهة التحديات التي تعرقل سبيل النهضة في بلداننا مما يقتضي إبراز أهمية مؤتمرنا هذا الذي يعتبر منطلقاً لضبط الإطار التنظيمي للحوار وفرصة لإبراز الدور الذي تلعبه البلدان الأفريقية والعربية على الصعيد الدولي.

وقد عالج المؤتمر جملة من المسائل المتعلقة بنشاط الأمانتين العامتين للاتحادين منذ مؤتمر تونس وتقرير لجنة المتابعة ومشروع النظام الأساسي للحوار الذي أقرته تلك اللجنة. كما ناقش موضوع تنسيق أنشطة الوفود البرلمانية الأفريقية والعربية في المؤتمر الثالث والسبعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد بلومي في أواخر شهر مارس 1985، بالإضافة إلى تبادل الآراء حول المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي الأفريقي.

وبعد مناقشة أخوية وصريحة، أقر المؤتمر مشروع النظام الأساس للحوار، وشكل لجنة متابعة تضم ممثلي البرلمانات التالية:

- من الجانب الأفريقي: الكاميرون — رواندە والسنغال.
- ومن الجانب العربي: سورية، المغرب واليمن العربية.

وأنيطت بعهدة لجنة المتابعة مهمة وضع ومتابعة البرامج والخطط التي يقتضيها انعقاد المؤتمر القادم للحوار خلال عام 1986 في إحدى العواصم العربية.

وقد أكدت تدخلات المشاركين في المؤتمر تقارب وجهات النظر بين البلدان العربية والأفريقية إزاء مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اتفق المجتمعون على ضرورة تمكين شعب ناميبيا من ممارسته حقه المشروع في تقرير مصيره واستقلاله وفقاً لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعلى ضرورة الاعتراف بمنظمة سوابو ممثلاً شرعياً وحيداً لهذا الشعب.

كما ندّد المشاركون بسياسة التمييز العنصري والممارسات الإرهابية التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري. ونبّه المشاركون في المؤتمر إلى الخطر الذي يشكّله على البلدان العربية والأفريقية التعاون القائم بين النظامين

العنصريين في بريتوريا وفلسطين المحتلة. كما دعوا إلى تشديد النضال ضد المخططات وأهداف الدول الإمبريالية التي تقاوم التحرر الحقيقي للدول الأفريقية والعربية وتحارب نموها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أبرز المشاركون خطر ما تعانيه مناطق واسعة من القارة الأفريقية بسبب امتداد التصحر وانتشار الجفاف الذي يؤثر في حياة الملايين من السكان الأفارقة وهم يهيبون بالمجتمع الدولي بدعم العون المقدم للمناطق المنكوبة من أجل التغلب على هاته الكارثة وغيرها من الصعوبات التي يجابهها العالم الثالث وضرورة تجميع المجهودات الرامية إلى التخفيف من عبء الديون الخارجية ودعم التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي.

أما بالنسبة للشرق الأوسط فإنه لا يمكن أن تنعم هذه المنطقة بالسلام والاستقرار إلا بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد. وأبرز المشاركون أهمية الانتصار الذي حققه الشعب اللبناني على المحتل الصهيوني ونبهوا إلى خطورة تهديدات بعض القوى الكبرى ضد بلدان المنطقة.

وعلى صعيد الحرب الإيرانية العراقية، تابع المشاركون بقلق تصاعد حدة القتال الدائر بين العراق وإيران ويتبنون قرارات الأمم المتحدة التي قبلها العراق ويطالبون بوضع حد لهذه الحرب المدمرة والدخول فوراً في مفاوضات لحل هذه المنازعات. كما يؤكدون على أن أمن الخليج من مسؤولية دول المنطقة.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية العالمية، أكد المشاركون على ضرورة العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة يضمن التطور المستقل والتنمية الشاملة لدول العالم الثالث.

وفي النهاية، عبّر جميع المشاركين في المؤتمر عن شكرهم العميق وتقديرهم البالغ للشعب السنغالي والشعبة البرلمانية السنغالية ورئيسها السيد الدكتور/ داودا سو على الاستقبال الحار الذي كانوا محلاً له وعلى كافة الترتيبات التي اتخذت حتى يمكن أن ينعقد مؤتمرنا في أحسن الظروف.

ويعبّر المؤتمر عن امتنانه وفائق اعتباره لفخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس الجمهورية السنغالية، ويقرر إرسال برقية شكر إلى فخامته.